

## التنمية من الناحية الاقتصادية (development)



التنمية سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي. من مؤشراتها: ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، وتوزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية، ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قطاع الخدمات والمواصلات، وترانيم رأس المال، وتدريب التقنيين والأجهزة الإدارية وازدياد حجم المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى التحسن في مركز المرأة الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية..

والتنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومتوسط إنتاج الفرد في المجتمع. والحديث عن التنمية يعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية شاملة. وتعتبر التنمية الاقتصادية من أبرز مظاهر النشاط في الدول المختلفة أو النامية منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا النشاط يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه نتيجة لحركات التحرر في العالم. فالتحرر من التبعية الاقتصادية لا يتحقق إلا بتربية جميع مصادر الدخل في الدولة النامية، بعد دراسة وتحيط شامل في حدود الامكانيات المتاحة لها، أو القضاء على عوامل الإعاقة برفع المستوى الثقافي، ومتابعة التقدم التكنولوجي أو الحد من النمو السكاني، والحد من الإسراف أو الكشف عن مصادر الثروات الموجودة في القطر.

ويأتي في المقام الأول، بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، التحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج الصناعي أو التصنيع. ويقصد بالإنتاج البدائي الاعتماد على الزراعة والتعدين ورعاية الثروة الحيوانية. ولكن نجاح الدولة النامية في عملية التحول يعتمد كذلك على عدة عوامل، منها التخطيط الاقتصادي السليم. لهذا نزعت الدول الاشتراكية المختلفة منذ الحرب العالمية الثانية (كدول البلقان الاشتراكية) إلى وضع سلسلة من الخطط الاقتصادية (الخمسية أو العشرية) لتنمية الإنتاج خلالها أو رفعه بنسبة مئوية معينة. ومن هذه العوامل تكوين رؤوس أموال عينية تشجيع الادخار القومي أو الحكومي، ومتابعة التقدم التكنولوجي أو إقامة مراكز التدريب المتخصصة. كما أن التنظيم الإداري من العوامل الهامة لنجاح التخطيط. فضلاً عن استغلال البطالة المقنعة وتحويل القوى العاملة المعطلة إلى ميادين يمكن استغلالها فيها استغلالاً منتجاً.

وقد تبين أن جميع العوامل السالفة الذكر لم تتحقق في كثير من الحالات تقدماً جذرياً في التنمية الاقتصادية لأسباب، منها: ندرة رأس المال، ندرة الخبرة الفنية في الدول الناشئة، بالإضافة إلى أن الدول الصناعية الكبرى (الدول الامبرialisية المستعمرة) لم تبد تعاوناً صادقاً لدفع اقتصادات الدول النامية التي بقيت الزيادة في دخلها القومي متدنية جداً، على رغم نيلها الاستقلال السياسي. وقد أثبتت الإحصاء أن ما تنفقه الدول الكبرى على التسلح يعادل نحو 90% من حمولة الدخل القومي في جميع الدول التي هي في طريق النمو في العالم، والتي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن 140 دولاراً في العام. فالتنمية الاقتصادية في هذه الدول، لابد وأن تعتمد على القروض الداخلية والخارجية والاستثمارات الأجنبية غير المشروطة إن أمكن، وعلى المعونة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي. إلا أن هذا وحده لا يكفي، بل قد يكون مهماً لمزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية. لذلك فإن التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المختلفة تتضمن بالدرجة الأولى التضخية والتقشف، كالحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار، وفرض الضرائب الاضافية، وكذلك عدم التضخية بقطاع (الزراعة) في سبيل قطاع آخر (الصناعة). هذا بالإضافة إلى وجوب التنسيق بين سياسات الدول النامية باقامة الأسواق المشتركة، أو إنشاء مصارف التنمية الاقتصادية وتأمين ثرواتها ومواردها الأولية.